

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- من الصحافة العالمية: السندات الدولية فرصة لدفع النمو وتنويع مصادر التمويل حول العالم
- تحليل إخباري: قلق أوروبي على وضع البرتغال
- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجديوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لغدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

صندوق النقد يتوقع انخفاض النمو غير النفطي لدول الخليج إلى 1.75% في 2016

رويترز

توقع صندوق النقد الدولي انخفاض متوسط النمو غير النفطي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى 1.75 في المئة في 2016 مع تشديد السياسة المالية العامة وتناقص السيولة في القطاع المالي وذلك مقارنة مع نمو بنسبة 3.75 في المئة العام الماضي.

وقال الصندوق في تقرير صادر حول آفاق النمو في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا إنه من المتوقع أن يتحسن النمو غير النفطي في مجلس التعاون الخليجي إلى ثلاثة بالمئة في العام القادم مع انخفاض وتيرة النقشف المالي.

وتعتمد دول التعاون الخليجي بشكل رئيسي على إيرادات النفط لتمويل برامج ضخمة للإنفاق الحكومي والحفاظ على عدد ضخم من الموظفين الحكوميين وكذلك في دعم أسعار الطاقة والمياه وغيرها من الخدمات لمواطنيها.

لكن انخفاض أسعار النفط منذ منتصف 2014 بواقع النصف تقريبا ضغط على موازنات الدول الخليجية ليجبرها على تبني إجراءات تقشفية لم يسبق لها مثيل من بينها خفض المزايا والمكافآت لموظفي الحكومة وتقليص دعم الطاقة وفرض ضرائب جديدة للتأقلم مع أسعار النفط المتراجعة.

وأضاف الصندوق في التقرير الذي حصلت رويترز على نسخة منه "على المدى المتوسط يتوقع أن يؤدي تراجع العبء الضريبي والتحسن الجزئي في أسعار النفط إلى ارتفاع النمو غير النفطي في مجلس التعاون إلى 5.3 في المئة وهو أقل بكثير من متوسط الفترة ما بين عام 2000 و2014 والذي بلغ سبعة بالمئة".

ويضم مجلس التعاون الخليجي السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين وسلطنة عمان وقطر والكويت. وتسعي دول الخليج منذ فترة طويلة لتنويع اقتصاداتها بعيدا عن إيرادات النفط والغاز التي اعتمدت عليها لسنوات.

ولا يصدر الصندوق عادة توقعات خاصة بدول مجلس التعاون الخليجي منفردة بل يصنفها ضمن الدول المصدرة للبترول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ووسط آسيا.

وأضاف الصندوق أن هبوط أسعار النفط والصراعات المستمرة يشكلان عبئا على آفاق الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان مشيرا إلى أن أجواء عدم اليقين الناجمة عن الصراعات في العراق وليبيا وسوريا واليمن تسبب في ضعف الثقة بينما يؤثر انخفاض أسعار النفط على الصادرات والنشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط.

وتوقع الصندوق أن تحقق المنطقة إجمالا نموا متواضعا بمعدل 3.5 في المئة في 2016 مع تحسن طفيف متوقع في 2017.

وذكر الصندوق أن هذه التوقعات تتسم بقدر كبير من عدم اليقين بسبب تقلب أسعار النفط وخطر الصراعات الإقليمية.

واتفقت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) على خفض إنتاج النفط في اجتماع عقد في الجزائر الشهر الماضي لكن الشكوك تساور المراقبين بشأن مدى إمكانية تنفيذ الاتفاق بسبب خلافات متوقعة بين منتجي النفط في المنظمة بشأن حصص خفض الإنتاج وإمكانية مشاركة منتجين مستقلين مثل روسيا في الخفض.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لغرضه على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

الدول الغنية ماضية في تعهدها تقديم 100 بليون دولار لمكافحة تغير المناخ

رويترز

أكدت الدول الغنية المضي في مسار الوفاء بتعهدها تقديم 100 بليون دولار سنوياً للدول النامية، لتمكينها من التصدي للتغير المناخي بحلول عام 2020، ارتفاعاً من 62 بليوناً عام 2014.

وكان التعهد بتقديم الأموال التي تزداد سريعاً والذي قُطع للمرة الأولى عام 2009 لمساعدة الدول الفقيرة على الحد من أخطار الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتكيف مع درجات الحرارة الآخذة في الارتفاع، عاملاً حاسماً في ضمان انضمام كل الحكومات إلى اتفاق باريس لعام 2015 لمكافحة الاحتباس الحراري.

وأكدت الدول المتقدمة في تقرير أعدته أستراليا وبريطانيا، أنها «واثقة من وفائها بهدف المئة بليون دولار من مجموعة مختلفة من المصادر»، وجددت تأكيد «الالتزام بفعل ذلك».

ولفتت إلى أن «الأموال التي سٌجمع من القطاعين العام والخاص ستزيد قياساً إلى 62 بليون دولار عام 2014 و52 بليوناً عام 2013».

وسيدخل اتفاق باريس حيز التنفيذ في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، بعد الفوز بدعم من دول ملوثة كبرى بقيادة الصين والولايات المتحدة.

وفي قمة في كوبنهاغن عام 2009، تعهدت الحكومات جمع 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020، لمساعدة الدول النامية على الحد من الانبعاثات والتكيف مع موجات الحرارة والفيضانات والعواصف الأكثر قوة ومستويات البحر المرتفعة.

أمين عام "أوبك": صناعة النفط تحتاج لـ10 تريليونات دولار لتلبية الطلب المتوقع

موقع أرقام

قال الأمين العام لمنظمة "أوبك" محمد باركيندو "إن صناعة النفط حول العالم في حاجة لضخ استثمارات ضخمة خلال العشرين عاما القادمة، وإلا فستواجه مخاطر تتمثل في عدم القدرة على تلبية الطلب المستقبلي على الخام.

وأضاف "باركيندو" في حوار بمؤتمر "النفط والمال" في العاصمة البريطانية "لندن" أن التراجع الأخير لأسعار النفط قد أثر سلباً على الاستثمارات خاصة في أنشطة التنقيب والاستكشاف والإنتاج وشكل تهديدات خطيرة على كل من المنتجين والمستهلكين.

وأضاف "باركيندو" أن هذا التراجع أثر على الجميع، وبالتالي، لا بد من استعادة التوازن في السوق واستعادة الاستثمارات.

وأشار أمين عام "أوبك" إلى أن الاستثمارات في قطاع النفط العالمي التي انخفضت 26% عام 2015 من المتوقع أن تتراجع هذا العام 22%، وسوف تواصل هذا التباطؤ عام 2017.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لعدته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

صندوق النقد الدولي: المخاطر من النمو "السريع جدا" للإقراض في الصين ترتفع سريعا

رويترز

قال صندوق النقد الدولي إن نمو الإقراض في الصين يمضي بوتيرة "سريعة للغاية" بالمعايير العالمية وهناك مخاطر متنامية من أن يتسبب ذلك في أزمة مصرفية أو تباطؤ حاد في النمو أو الإثنين معا إذا لم تكن هناك استراتيجية شاملة لمعالجة مشكلة استفحال الديون.

وقال الصندوق في ورقة عمل إن بكين عليها أن تعمل سريعا قبل أن تتغلغل المشكلات في جوهر النظام المصرفي وقبل أن تكون هناك حاجة لمعالجة المشكلات المتعلقة بالمقرضين والمقترضين في نفس الوقت.

والورقة واحدة من تحذيرات عديدة أطلقها صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد الصيني هذا العام.

ويتوقع الصندوق أن ينمو ثاني أكبر اقتصاد في العالم 6.6 في المئة في 2016 لكنه قال إن النمو سيتباطأ تدريجيا إلى نحو 5.8 في المئة في 2021.

وتبلغ ديون الشركات الصينية نحو 18 تريليون دولار أو حوالي 169 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وقدرت وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز جلوبال أن بنوك الصين في حاجة إلى أموال بنحو 1.7 تريليون دولار لتغطية زيادة محتملة في القروض المتعثرة.

وقال صندوق النقد في ورقته التي نشرها في 14 أكتوبر تشرين الأول "مجرد تخفيف أعباء البنوك من خلال شطب قروض متعثرة من ميزانياتها العمومية أو إعادة رسملة البنوك أو السماح بإفلاس شركات بدون إعادة رسملة البنوك لن ينعش النشاط الاقتصادي".

وأضاف أن السلطات أخفقت حتى الآن في تنفيذ استراتيجية شاملة حيث يتضمن اتجاه الصين بشكل رئيسي معالجة "مشكلة الطاقة الزائدة" مع قليل من الاهتمام بالتعديلات المالية.

وقال بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) إن البنوك الصينية قدمت قروضا جديدة بقيمة 1.22 تريليون يوان (181.3 مليار دولار) في سبتمبر أيلول لتصل إلى أعلى مستوياتها في ثلاثة أشهر ومتجاوزة بكثير التوقعات بينما ارتفع نمو المعروض النقدي.

برلمان بريطانيا سيصادق على الأرجح على الاتفاق حول "بريكست"

وكالات / موقع أرقام

أعلن محامي الحكومة البريطانية أمام محكمة لندن العليا ان البرلمان سيصادق على الأرجح على الاتفاق الذي سيتم التوصل اليه مع بروكسل في ختام المفاوضات حول بريكست.

وقال المحامي جيمس ايدي ان "الموقف الحالي للحكومة هو ترجيح طرح الاتفاق (على البرلمان) للمصادقة عليه."

وكان المحامي يدافع عن قرار حكومة تيريزا ماي تفعيل المادة 50 من شرعة لشبونة لبدء عملية الانفصال عن الاتحاد الاوروبي بدون طرح المسألة للتصويت على النواب.

وانتهت محكمة لندن من درس الشكاوى التي رفعها مواطنون بريطانيون يطالبون بطرح المسألة على البرلمان قبل وليس بعد التوصل إلى اتفاق.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وتؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وقال القضاة انهم سيعلمون قرارهم في أقرب وقت.

ويعتبر مقدمو الشكاوى استفتاء 23 يونيو استشاريا ويجب أن يصادق عليه البرلمان ولكن الحكومة تعتبر أن من صلاحيتها بدء عملية الانفصال.

بنك التنمية لمجموعة بريكس يعزز تقديم 2.5 مليار دولار قروضا العام المقبل

رويترز

قال كيه.في كاماث رئيس بنك التنمية الجديد الذي أسسته مجموعة بريكس للاقتصادات الناشئة إن البنك سيزيد حجم قروضه إلى 2.5 مليار دولار العام المقبل بعد أن قدم أول قروض لدعم مشروعات خضراء .

وفي يوليو وافقت بريكس التي تضم كلا من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا على تأسيس بنك التنمية الجديد برأس مال مرخص مبدئي قدره 100 مليار دولار . وجرى تدشين البنك رسميا بعد ذلك بعام.

وعين كاماث وهو مصرفي هندي مخضرم أول رئيس للبنك ومقره شنغهاي وتأتي تصريحاته على هامش قمة بريكس التي يستضيفها رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي في منتجج جوا الهندي.

ومع تراجع اقتصاد روسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا والتباطؤ في الصين تبذدت حالة الحماس التي صاحبت إطلاق البنك الجديد إلا أن كاماث يرى أن الدول الأعضاء في بريكس ستستفيد كثيرا من تعزيز التعاون فيما بينها.

وتابع "واقع الأمر أن هذه الدول مجتمعة ساهمت في السنوات القليلة الماضية بأكثر من 50 في المئة من حجم الثروة الاقتصادية التي تم جمعها على مستوى العالم. لا أتوقع أن يتغير ذلك".

وأقر البنك حتى الآن قروضا تصل إلى 900 مليون دولار لمشروعات خضراء تحافظ على البيئة في كل من الدول الأعضاء .

ويرى كاماث (68 عاما) أن ثمة مجالا واسعا لتأسيس بنوك جديدة مثل بنك التنمية الجديد والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي تقوده الصين فضلا عن مؤسسات قائمة مثل البنك الدولي.

وقال "البنية التحتية وحدها تحتاج بين تريليون و1.5 تريليون دولار سنويا على مستوى العالم -جميع البنوك متعددة الأطراف تستطيع معا ربما تقديم 15 في المئة من هذا الرقم".

"ما أود قوله هو دعونا نتعاون ونعمل معا بدلا من التنافس. لا أرى المنافسة تحديا رئيسيا في هذا الصدد".

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لغرضه على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

تشير الأوضاع على الساحة العالمية إلى استمرار تقديرات المؤسسات الدولية التي تشير إلى استمرار الضغوط على اقتصاديات منطقة الخليج والصين في ظل تباطؤ نمو المناخ الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى ظهور عمليات وتغيرات قد تؤدي إلى رفع درجة المخاطر لعدد من الاقتصاديات، خاصة الصين، في ضوء الإفراط في تقديم الديون مما أدى في النهاية إلى رفع درجة المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد الصيني - أحد الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لمصر خلال المرحلة الحالية.

على مصر التركيز خلال الفترة المقبلة على محاولات تطوير البنية الاقتصادية الداخلية والاعتماد بشكل كبير على تنمية القواعد الصناعية، والتشجيع الحقيقي لصناعات المكونات من خلال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ ففي ظل استمرار التقلبات على المستوى العالمي أصبحت احتمالات حدوث ركود اقتصادي وتباطؤ في معدلات النمو العالمية متزايدة، مما يستدعي قيام مصر بتحفيز محركات نمو مستدامة تكون أقل تأثراً نسبياً بالأوضاع العالمية مما سيدعم من معدلات النمو الاقتصادي المحلي.

كذلك، من المهم الانتباه إلى أن توقعات أغلب التقارير الدولية للأوضاع الاقتصادية بمنطقة الخليج قد تؤثر على فرص الطلب على العملة المصرية بالخليج وهو ما يستدعي الاستمرار في برامج الإصلاح الاقتصادي المصرية وبمعدلات أسرع لرفع معدلات توفير فرص العمل الداخلية، والاستيعاب التباطؤ المتوقع في تحويلات المصريين العاملين في الخارج، مع الأخذ في الاعتبار الحذر في معدلات التوسع في معدلات نمو الدين العام، خاصة وأن تفاقم أزمة الديون السيادية عالمياً مع نقص مصادر التمويل تمثل عنصر مخاطرة متزايد للاقتصاد العالمي حالياً.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لغرضه على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية : السندات الدولية فرصة لدفع النمو وتنويع مصادر التمويل حول العالم

صحيفة الشرق الأوسط

تلحق السعودية بقطر والأرجنتين في سياق إنعاش أسواق السندات العالمية هذا العام، بعد أن جمعت حكومات الأسواق الناشئة نحو 100 مليار دولار من بيع سندات بالعملة الأجنبية على مدى الأشهر التسعة الأولى من عام 2016، بما يقارب مثلي المستويات التي جرى تسجيلها قبل عام.

ومن المتوقع أن تتم الحكومة السعودية طرح سندات تتراوح قيمتها ما بين 10 و15 مليار دولار في الربع الأخير من العام، لكنه لن يكون الأكبر هذا العام، حيث مثلت عودة الأرجنتين إلى الأسواق العالمية بإصدار سندات ضخمة قيمته 16.5 مليار دولار قوة الدفع لطفرة الإصدارات السيادية في الأشهر التسعة الأولى من العام، وهذا هو أول إصدار للأرجنتين منذ تخلفها عن سداد ديون في 2002. وعادت الأرجنتين إلى الأسواق مجددا وعقدت مؤخرًا اجتماعات لبيع سندات باليورو، كما ارتفع حجم الإصدارات بفعل بيع سندات قطرية بقيمة تسعة مليارات دولار في مايو، وجمعت الحكومة العمانية الشهر الماضي 2.5 مليار دولار من خلال إصدار سندات هو الأول منذ نحو 20 عاما، ضمن خطة لاقتراض ما يصل إلى عشرة مليارات دولار من الخارج. ويتوقع بنك جيه بي مورغان إصدارات سيادية بقيمة 121 مليار دولار هذا العام.

والسندات الدولية هي خيار ضمن خيارات كثيرة أمام المملكة لتجاوز أزمة انخفاض أسعار النفط، وارتفاع تكلفة حفاظها على الاستقرار السياسي والأمني بالمنطقة، وقامت المملكة بخطوات كثيرة منذ العام الماضي، بداية من استغلال احتياطياتها النقدية وصناديقها الاستثمارية نهاية بخطة ترشيد النفقات محليا، والاقتراض المحلي والدولي لتجاوز هذه الأزمة، بل ودفع النمو أيضا.

ولأعد السندات الدولية أمرا مرتبطا بالاقتصادات الناشئة فقط، بل هي جزء أساسي من خطط التمويل والإنعاش في الاقتصادات الكبرى، حيث تتوسع اليابان في شراء السندات مع مواجهة الاقتصاد صدمات خارجية، بينما يعتمد البنك المركزي الأوروبي على شراء 80 مليار يورو من السندات شهريا من الدول الأعضاء بغرض دفع النمو.

وفي حال متابعة بيانات ديون دول العالم سنجد أنه لا رابط بين التخلف الاقتصادي والاستدانة، بل إن أكثر دول مديونة في العالم هي صاحبة أكبر اقتصادات في العالم، بل إن قادة النمو العالمي مثل دول بريكس، اعتمدت في جزء كبير من نموها على القروض الخارجية، مثلها مثل دول أخرى قوية اقتصاديا مثل تركيا، لذا فالمهم أن نهتم بشروط طرح السندات وكيفية الاستفادة منها.

وتتنوع شروط السندات بين العائد والمدة وجهة الاستحقاق، ويرى عمر الشنيطي، المدير التنفيذي لشركة مالتبلاز للاستثمارات، أن المملكة ستستغل وضعها الجيد عند طرح السندات، قائلا لـ«الشرق الأوسط»، إن «السندات السعودية جيدة بالطبع وستلقى إقبالا عند الطرح، دولة لديها دين خارجي محدود، ولديها احتياطي نقدي محترم، ومخاطر عدم السداد ضئيلة للغاية، خصوصا مع خطوات ترشيد الإنفاق، وتنفيذ مخطط 2030، وارتفاع أسعار النفط فوق الـ50 دولارا في الفترة الماضية»، مشيرا إلى أنه على المملكة أن تهتم بطرح سندات طويلة ومتوسطة الأجل، وليست قصيرة الأجل، وهو ما تقوم به المملكة بالفعل بحسب البيانات المتاحة.

وأعلنت إيطاليا الأسبوع الماضي أنها ستبيع سندات لأجل 50 عاما، هي الأولى لها على الإطلاق. ومنحت مؤسسة «فيتش» للتصنيفات الائتمانية السندات الدولية السعودية المزمع إصدارها تصنيفا متوقعا عند «AA-»، بينما يتم تصنيف الاقتصاد الإيطالي عند «BBB+»، وهي أدنى بفارق عن التقييم السعودي، ما يعني فرصا أفضل من حيث الفائدة والمدة للاقتصاد السعودي.

وأكد الشنيطي أن طرح السندات يتماشى مع خطة المملكة التنموية 2030، التي تهدف إلى تنويع مصادر التمويل، موضحا أن «المملكة أصدرت سندات محلية لتمويل العجز، وهي الآن تخطو خطوة كبيرة نحو الانفتاح على الأسواق الدولية، وأتوقع استفادة البورصة السعودية من هذه الخطوة».

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لغرضه على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وبلغت الديون المباشرة القائمة على الحكومة السعودية في 31 أغسطس (آب) 2016 نحو 273.8 مليار ريال (73 مليار دولار)، منها 236.3 مليار ريال (63 مليار دولار) ديونا محلية، و37.5 مليار ريال (10 مليار دولار) ديونا خارجية، بحسب البيانات الصادرة عن التقارير الرسمية من مؤسسة النقد العربي السعودي، وهذا مقارنة بحجم دين عام 135.5 مليار ريال (36.1 مليار دولار) في عام 2011، و83.8 مليار ريال (22.1 مليار دولار) في عام 2012، و60.1 مليار ريال (16 مليار دولار) في عام 2013، ومن ثم بلغت أدنى مستوياتها في عام 2014 عند 44.3 مليار ريال (11.8 مليار دولار).

ومع بدء تسجيل أسعار النفط انخفاضات حادة، ارتفع حجم الدين العام على الحكومة في السعودية إلى 142.2 مليار ريال (37.9 مليار دولار) في عام 2015، ومن ثم ارتفع حجم الدين العام إلى 273.8 مليار ريال (73 مليار دولار) مع نهاية شهر أغسطس الماضي.

وأكدت وكالة «ستاندر آند بورز» في تصنيفها الأخير عن السعودية، أنها تتوقع أن تمول المملكة العجز خلال السنوات الثلاث المقبلة من خلال السحب من الأصول المالية وإصدار أدوات دين، مشيرة إلى أن النظرة المستقبلية المستقرة تستند إلى التوقعات بأن السعودية ستبني خطوات جديدة للحيلولة دون حدوث أي تدهور في الوضع المالي للبلاد. ويعول على مكتب إدارة الدين العام المنشأ حديثاً في المملكة، والبنوك الاستثمارية العالمية والمحلية التي قام بتعيينها، لتنسيق سلسلة من الاجتماعات مع مستثمري أدوات الدين.

وتتجه كثير من دول العالم للاقتراض الخارجي بغية الحصول على معدلات فائدة أدنى من المعدلات المحلية، وهذا ما يحدث في معظم الدول الناشئة، وطرحت الأرجنتين سندات بقيمة 4.5 مليار دولار لخمس سنوات بفائدة 6.875 في المائة هذا العام، بينما تُعرف الدولة اللاتينية نموذجاً للتضخم، ولا يمكن مقارنة بياناتها بأي حال مع المملكة العربية السعودية.

التأثير على مصر:

يمثل التوجه لطرح السندات الدولاريه جزءاً من السياسة المالية لمصر ضمن آليات سد الفجوة التمويلية المتنامية حالياً. إلا أنه يجب الالتزام بأن يرتبط استخدام الموارد الناتجة عن طرح السندات الدولاريه بتوجيهها إلى استثمارات ومشروعات تنموية تكون قادرة على توليد تدفقات نقدية مستقرة بالعملة الأجنبية لتمويل مدفوعات السندات من الأقساط أو الفوائد المستحقة بما لا يمثل عبئاً متصاعداً على الموازنة العامة للدولة إذا تم توجيهها لتمويل عجز الموازنة، وأن يكون التوجه دائماً للربط بين الإصدار وأسلوب استخدام الموارد والعوائد المحققة منها. كذلك يجب دراسة فرص تسويق الإصدار بالأسواق العالمية قبل البدء فيه.

وتكمن أهمية عملية الطرح حالياً في إعادة مصر إلى أسواق التمويل الدولية حيث إن الاقتصاد القومي بحاجة لتمويل الفجوة التمويلية، عن طريق الاقتراض أو سندات دولاريه أو غيرها. إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار نتائج عملية الترويج للطرح في ظل الأوضاع التي تشهدها الأسواق العالمية من ناحية ودرجة التصنيف الائتماني لمصر من المؤسسات الدولية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى مستويات العوائد على إصدارات الدول النامية في الأسواق العالمية.

إلا أننا نتوقع أن تواجه مصر تحديات في عملية الإصدار القادم من السندات، بسبب احتمالات رفع أسعار الفائدة على الدولار بالإضافة إلى الاضطرابات التي تشهدها الأسواق الناشئة، والصدمة العنيفة الناتجة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي - وإن كان يقلل من هذه الصعوبة الإصلاحات الاقتصادية التي من المزمع تطبيقها والتغيرات التي تشهدها السياسة النقدية، وبالتبعية تحسن مماثل في السياسات المالية وتأثيراتها الاقتصادية.

كما نرى ضرورة التوجه إلى اعتماد (صكوك التمويل) على المستوى الحكومي مما سيجذب استثمارات عربية خليجية للدخول في سوق الدين بما يرفع من الحصيلة الدولاريه من جانب ويخفف العبء عن البنوك المحلية من جانب آخر، ويزيد مساحة البدائل التمويلية المتاحة، فهناك ضرورة للاستفادة من هذه الأداة في إطار خطة الدولة نحو تطوير الأدوات المالية وتنويعها لزيادة قدرة الشركات والحكومة وغيرها من الجهات الاعتبارية المختلفة في الحصول على التمويل.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل إخباري: قلق أوروبي على وضع البرتغال

صحيفة الحياة

بيدي خبراء سويسريون عدم ارتياح حيال الأوضاع الراهنة في البرتغال. فبعد خروج بريطانيا من كتلة الاتحاد الأوروبي، والتي كانت حكومتها تضخ سنوياً بلايين الدولارات في خزانة بروكسيل، على شكل مساعدات ومساهمات، بهدف التدخل لمصلحة أي حكومة أوروبية متعثرة، لدى الضرورة، تبرز مجدداً انتقادات ونقاشات حول البرتغال لكونها أضحت حلقة دول اليورو الضعيفة. فهل سيتم طردها من الاتحاد الأوروبي، أم ثمة ميول لدى بروكسيل لإنقاذها ثانية؟ فموازنة حكومة ليشبونة أضحت بمستوى الصفر، ومن المتوقع أن تبتعد البرتغال من مخططاتها التقشفية لأسباب سياسية داخلية.

في الوقت الحاضر، تسعى البرتغال الى تفجير الإصلاحات الاقتصادية السابقة لاستبدالها بقوانين لمصلحة العمال، لا سيما العاطلين من العمل الذين لا يتلقون، حالياً، مساعدات مالية واجتماعية تُذكر.

صحيح أن العجز المالي البرتغالي يبقى تحت السيطرة، أي أنه يرسو على 2.5 في المئة من الناتج القومي ويبقى دون مستوى 2.8 في المئة اعتماداً على حسابات خبراء بروكسيل. بيد أن المشكلة تكمن، في الحقيقة، في ديون البرتغال التي تمثل 132 في المئة من ناتجها القومي.

ولافت أن البرتغال تُعتبر مكان استثمار جغرافي خطراً بالنسبة الى السويسريين، ما عدا بعض الفرص السياحية الترفيهية أي شراء بعض الفنادق الفاخرة أو المنتجات السياحية التي تستقطب سياحاً.

ويوضح باحثون في جامعة «لوغانو»، أن النمو الاقتصادي الهزيل للبرتغال فضلاً عن انهيار الاستثمارات وتدني درجة تنافسيتها الدولية الى الصفر وعدم قدرة المصارف المحلية على ضمان رؤوس الأموال الضرورية للعمل، دولياً، في شكل سليم، ترعب الجميع. ولو نظرنا الى القطاع المصرفي، لوجدنا أن الوجود السويسري فيه، لا يزال غائباً منذ سنوات طويلة. الى اليوم، لا يوجد أي دافع جدي، من جانب سلطات بروكسيل المالية، للتدخل بهدف تنفيذ أي عملية إنقاذ مالية لحكومة ليشبونة بما أن السيولة المالية، لدى الأخيرة، مقبولة حتى نهاية السنة.

وبصرف النظر عن أحكام شركات التصنيف الائتمانية، مثل «ستاندر آند بورز» حيال البرتغال، ينتظر الجميع، ومن ضمنهم المصرفيون السويسريون، حكم شركة التصنيف الائتماني الكندية «دي بي آر أس»، وهي الشركة الوحيدة بين كبريات شركات التصنيف، التي لم تعط بعد درجة «جنگ» أي «غير صالح» لأذون الخزانة البرتغالية «بونوس».

وفي حال صدور أي تصنيف كندي سلبي، ستعرض البرتغال لأخطار جمة ستمنعها من الدخول الى الأسواق المالية الدولية. هكذا، قد تجد الطبقات الشبابية العمالية البرتغالية نفسها أمام ضرورة الهجرة لتأمين لقمة العيش. هنا، يبرز القلق السويسري من تدفق الآلاف منهم بحثاً عن وظيفة، حتى سراً، في المدن السويسرية التي تعاني منذ سنوات، حالة اختناق في فرص العمل نتيجة تدفق العمال الأجانب، ومن ضمنهم الألمان والفرنسيون والإيطاليون، إليها. وهذا أمر سيلقي ثقله المالي على حكومة برن، التي تقدم عادة، مساعدات مالية أقصاها سنة واحدة، لكل عامل أجنبي يخسر وظيفته لسبب ما.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لغرضه على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وتؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

في ضوء المخاوف التي تحيط بوضع الاقتصاد البرتغالي حاليا ومن قبله اليونان وإيطاليا، أصبحت مصر أكثر عرضة لتأثيرات التغيرات الناتجة عن الأوضاع في الاتحاد الأوروبي؛ حيث إن فرص النمو العالمي الآن تتراجع بشكل واضح في ظل انتشار التوترات المالية عبر العديد من الدول وفي ظل مشكلات ترتبط في الأساس بالديون السيادية ونقص معدلات النمو مع انخفاض في الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يزيد الضغوط الثقيلة في الأصل على كاهل الاقتصاد العالمي. كما يتوقع أن يبقى الاقتصاد الأوروبي بشكل عام تحت طائلة الشك لفترة غير قصيرة في المستقبل بما يمثل تهديد للاستقرار الاقتصادي العالمي كله.

الوضع الآن يستدعي من مصر ضرورة وضع العديد من السيناريوهات التفصيلية لتداعيات الوضع القائم حاليا في الاتحاد الأوروبي في ضوء احتمالات انتقال عدوى المشكلات الأوروبية إلى دول أخرى ترتبط معها مصر بعلاقات اقتصادية وتجارية وثيقة مما قد يتسبب بصورة أكبر في زيادة حجم التعرض المصري لهذه الأزمات خاصة في ظل العلاقات الاقتصادية المتنامية حاليا مع إيطاليا بصفة خاصة ومع دول الاتحاد الأوروبي بصورة عامة.

ونرى أن زيادة معدلات التنمية المحلية في مصر مع زيادة الانتشار الجغرافي للتوسعات الاقتصادية والاستثمارية على مستوى المحافظات قد تمثل عنصرا رئيسيا في زيادة المرونة الاقتصادية لمصر في مواجهة مثل هذه المشكلات، بالإضافة إلى أن الفترة القادمة بما تحمله من تعديل النموذج المالي المصري ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي قد تساهم في تحسين الكفاءة التمويلية على المديين المتوسط والطويل، وهو أمر يجب الانتباه له و جعله أحد أهداف السياسات المالية للدولة لمواجهة التقلبات التي سيشهدها الاقتصاد العالمي خلال الفترة القادمة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لغرضه على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الاسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

أنهت مؤشرات الأسهم الصينية تداولات يوم الجمعة على ارتفاع، محققة مكاسب للأسبوع الثاني على التوالي، مع تغلب إشارات استقرار الاقتصاد على مخاوف ضعف العملة المحلية.

وقادت الشركات العاملة في قطاع البنية التحتية مكاسب الأسهم الصينية اليوم، وسط تكهنات بزيادة الإنفاق الحكومي على بناء الجسور وخطوط السكك الحديدية.

وأظهرت بيانات إيجابية هذا الأسبوع ثبات معدل نمو الاقتصاد الصيني عند مستوى 6.7% خلال الربع الثالث وهو ما قلل من المخاوف بشأن العملة وتسارع نمو الائتمان.

وفي ختام التداولات، ارتفع مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.2% إلى 3090 نقطة، وهو أعلى مستوى له منذ 6 أسابيع، وبلغت مكاسبه الأسبوعية 0.9%.

وانخفضت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام تداولات اليوم الجمعة، عقب وقوع زلزال غرب البلاد صباح الجمعة، وقبل بدء موسم الإعلان عن نتائج أعمال الشركات والذي ينطلق هذا الأسبوع.

من ناحية أخرى تعلن أكثر من 350 شركة يابانية نتائج أعمالها بدءاً من الأسبوع الجاري، مع تركيز على المستثمرين على عدد من الشركات لمعرفة ما إذا كانت قادرة على تخطي العقبات التي واجهتها وأبرزها قوة العملة المحلية.

وفي ختام التداولات، انخفض مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.3% إلى 17184 نقطة، فيما تراجع مؤشر "تويكس" بنسبة 0.4% إلى 1365 نقطة.

وارتفع سهم "ميتسوبيشي موتورز" بنسبة 5.2% إلى 564 ينًا، عقب الإعلان عن إتمام صفقة استحواذ "تيسان موتور" على حصة بنسبة 34% من الشركة.

تخلصت الأسهم الأمريكية من الخسائر التي سجلتها في بداية تداولات الجمعة متأثرة بارتفاع الدولار مقابل أغلب العملات الرئيسية، وتلقت دعماً من نتائج أعمال إيجابية أعلنتها "مايكروسوفت" كما انتعش قطاع الطاقة تزامناً مع صعود أسعار النفط، وحققت المؤشرات الرئيسية مكاسب أسبوعية.

وانخفض مؤشر "داو جونز" الصناعي بحوالي 16.6 نقطة إلى 18145.7 نقطة بعد خسائر في بداية التداولات بأكثر من 100 نقطة، كما تراجع مؤشر S&P 500 القياسي (-0.2 نقطة) إلى 2141 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "نازدك" (+15.5 نقطة) إلى 5257 نقطة.

وفي الأسواق الأوروبية، استقر "ستوكس يوروب 600" عند 344.3 نقطة، وهو نفس مستوى إغلاق الجلسة السابقة، ولكن المؤشر القياسي حقق مكاسب أسبوعية بنسبة 1.3%.

وانخفض مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (-6 نقاط) إلى 7020 نقطة، كما تراجع مؤشر "كاك" الفرنسي (-4 نقاط) إلى 4536 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+9 نقاط) إلى 10710 نقاط.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم ديسمبر عند التسوية بمقدار 20 سنتاً إلى 1267.70 دولار للأوقية، وحقق المعدن النفيس مكاسب أسبوعية بنسبة 1%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وتؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وفي أسواق النفط، ارتفع خام "تايمكس" الأمريكي بنسبة 0.1% أو بمقدار 22 سنتاً وأغلق عند 50.85 دولار للبرميل محققاً مكاسب أسبوعية بحوالي 1%، كما ارتفع "برنت" القياسي بنسبة 0.8% أو بمقدار 40 سنتاً ليغلق عند 51.78 دولار للبرميل، ولكنه سجل خسائر هذا الأسبوع بحوالي 0.3%.

التأثير على مصر:

تراجعت مؤشرات البورصة المصرية خلال تعاملات الأسبوع المنقضي، وخسر رأس المال السوقي للأسهم المقيدة نحو 11.9 مليار جنيه بضغط من مبيعات الأجانب. كما انخفض المؤشر الرئيسي إيجي إكس 30 بنسبة 2.68% (أعلى وتيرة هبوط أسبوعية منذ يوليو الماضي) تعادل 227.91 نقطة عند مستوى 8277.21 نقطة وسط ضغوط تراجع الأسهم القيادية لتتراجع بأعلى وتيرة أسبوعية في 4 أشهر مع استقرار أداء البورصة المصرية ناحية الاتساق مع الأوضاع الداخلية في الاقتصاد المصري، خاصة تكنهات تعديل سياسات أسعار صرف العملات الأجنبية خلال الفترة المقبلة كجزء من برنامج مصر للإصلاح الاقتصادي، والتأثير الإيجابي للوديعة السعودية على الاقتصاد المصري.

تشير التقديرات إلى استمرار البورصة المصرية في التفاعل مع أي متغيرات إصلاحية إيجابية في البناء الاقتصادي المصري خاصة وأن معدلات التداول لازالت تشير إلى وجود سيولة غير موظفة راغبة في الاستثمار بالبورصة إذا تحسنت الأوضاع خلال الفترة القادمة، كما أن أسواق المال العالمية لازالت تشهد تذبذبات في ظل استمرار الضغوط على المؤشرات الاقتصادية وتساعد أزمات الديون في اغلب دول العالم خاصة الديون السيادية فضلاً عن انخفاض ملحوظ في السيولة وزيادة الميل إلى الأصول الآمنة خلال الفترة الاخيرة قياساً بمعدلات الاستثمار في أسواق الأسهم.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لغرضه على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.